الأمم المتحدة S/2016/683

مجلس الأمن

Distr.: General
8 August 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يشرّف إسبانيا والمملكة المتحدة، اللتان تشتركان في رئاسة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، أن تحيلا طيه مذكرة توجز وقائع الاجتماع المعقود في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بشأن حالة المرأة والسلام والأمن في العراق (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رومان أويارزون
السفير
الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ماثيو رايكروفت
السفير
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

150816 110816 16-13708 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

موجز وقائع الاجتماع المعقود بشأن العراق في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦

في ٢٩ نيسان/أبريل، استمع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن إلى إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام للعراق، يان كوبيتش، ونائبة الممثل الخاص للأمين العام للعراق، ليز غراندي، من مقر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في بغداد، ونائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، كاثرين غيلمور، من جنيف.

وأشار الممثل الخاص إلى أن حالة المرأة في العراق تدهورت بشدة، وأكد في هذا الصدد على العناصر الأربعة التالية: (أ) تدني نسبة مشاركة المرأة في الهيئات البالغة الأهمية، مثل تلك التي تعمل من أجل المصالحة الوطنية، وعدم تأثيرها بشكل ملحوظ في الهيئات التي تتمتع فيها بنسبة مشاركة أعلى نسبيا، مثل البرلمان؛ و (ب) وجود احتياجات واسعة النطاق في مجال الحماية فيما يتعلق بنساء الأقليات، ولا سيما النساء المشردات واللاجئات وأولئك اللائي يعشن في مناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ و (ج) ظهور بعض بوادر عملية الإصلاح الحكومية التي بدأت قبل سنة ونصف، مثل الرسائل العامة الداعية إلى الشمولية واعتماد خطة عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لكن وزارة شؤون المرأة أُلغيت ومن غير المحتمل زيادة تمثيل المرأة في الحكومة الجديدة؛ و (د) رغم تصميم وحماس فرقة العمل المتكاملة المعنية بالقضايا الجنسانية، التابعة للأمم المتحدة، بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومستشار الشؤون الجنسانية ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، لم يكن بوسعها فعل الكثير في هذه البيئة الصعبة.

وأضافت نائبة الممثل الخاص أن المرأة تتحمل مسؤولية إعادة بناء الأسرة عند العودة إلى المناطق التي حُرّرت حديثا من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية، ومع ذلك فإن المرأة غير ممثلة رسميا في العملية السياسية ولا يسمح لها بالمشاركة في عملية التفاوض على مجموعة التعويضات الحكومية للعائدين ولا بالاستفادة من هذه التعويضات. وتدير هذه العملية أربع خلايا قيادة تترأسها الحكومة وتضم أفرادا من قوات الأمن وشيوخ القبائل والأئمة والأعيان، علما بأن المرأة غير ممثلة إطلاقا في أي من هذه الخلايا. أما الآليات المنشأة لتقديم خدمات

الخط الأمامي للنساء والفتيات اللائي فررن من المناطق المتضررة من النزاع، مثل الوحدات المتنقلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فتشهد إقبالا يفوق طاقتها، وهي العنصر الأقل تمويلا من بين جميع الجهود الإنسانية. وفي الأشهر الستة المقبلة، يتوقع تسجيل ٢,٢ إلى ٢,٥ مليون شخص إضافي في عداد المشردين حديثا، وغالبا ما تنظر الحكومة والمجتمعات المحلية إلى هؤلاء الأشخاص على أنهم كانوا يدعمون تنظيم الدولة الإسلامية. وسيؤخذ العديد من الرجال والفتيان بعد عملية الفرز، مما يؤدي إلى انفصال الأسر واحتمال تعرض النساء للاعتداءات.

وقدمت نائبة المفوض السامي إحاطة بشأن زيارتها الأخيرة إلى العراق وأشارت إلى أنماط العنف الجنسي والاستعباد الجنسي ضد نساء وفتيات الأقليات، وكذلك زيادة العنف العائلي والزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وما يسمى بجرائم الشرف. وتوجد أعداد كبيرة من نساء ورجال العراق رهن الاحتجاز بصورة غير قانونية، وغالبا ما يتم ذلك دون توجيه اتهام أو بدوافع سياسية، وكثيرا ما يتعرض هؤلاء للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي.

وقدم أحد ممثلي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها أمانة الفريق، قائمة توصيات تتعلق بمواصلة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في العراق عن طريق البعثة وحكومة العراق ومجلس الأمن.

وأشار ممثل مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى استخدام العنف الجنسي وسيلة لزيادة الإيرادات وتعزيز قاعدة التجنيد من خلال طلب الفدية والاتجار بالبشر، كما أشار إلى حالات العنف الجنسي التي ترتكبها الميليشيات الموالية للحكومة، وإلى الحاجة إلى التزام سياسي رفيع المستوى من حكومة العراق بشأن هذه المسألة وضرورة تزويد البعثة بعدد كاف من الموظفين.

ورداً على أسئلة الدول الأعضاء، أوضح المشاركون في بغداد ونيويورك ما يلي:

- لا يتضمن التقرير الحالي عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الكثير من المعلومات بشأن المرأة والسلام والأمن، ومن الصعب الحصول على معلومات جنسانية وإحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس، لكن البعثة ستعمل على تحسين ذلك في التقرير المقبل.
- في غياب وزارة لشؤون المرأة، فإن مسؤولية الاهتمام بالمسائل الجنسانية داخل الحكومة مقسمة بين وزارتي الخارجية والعدل، وهو أمر غير كاف.

- ينبغي أن تصاغ ولاية البعثة بطريقة تتسم بقدر أكبر من الوضوح والتحديد فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، وتضغط على حكومة العراق لاتخاذ إجراءات تكفل تلك المشاركة ولإقرار العديد من مشاريع القوانين الرئيسية التي لم يبت فيها بعد، مثل تلك المتعلقة بحماية الأسرة.

- ينبغي لحكومة العراق أن تيسّر اعتماد الجمعية العامة مشروع قرار بشأن حماية نساء وفتيات الأقليات الدينية والإثنية، يقترحه المجلس الأعلى لشؤون المرأة في كردستان.

- على الرغم من التمثيل الكبير للمرأة في البرلمان، فليس لها تأثير كبير فيما يطرح للتصويت، لأن هذه المسائل تُمرَّر من خلال اللجان البرلمانية وتقررها الكتل السياسية، حيث نسبة تمثيل المرأة متدنية جدا.

- موّلت الحكومة المناقشات المتعلقة بخطة العمل الوطنية، لكنها لم تموّل تنفيذها. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية في كفالة التمويل. وينبغي للدول الأعضاء أن تجعل القروض التي تمنحها عن طريق البنك الدولي مشروطة بضمان تخصيص تمويل للخطة.

- رغم أن برنامج تحقيق الاستقرار (برامج النقد لقاء العمل)، وهو أحد البرامج الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يشمل نافذة مخصصة لتمكين المرأة، فإن عدد النساء المشاركات يظل محدودا بسبب مقاومة المجتمعات المحلية.

- في حين أن ما مجموعه ١٠ في المائة من النساء أرامل يتعين عليهن إعالة أسرهن، فإن نسبة النساء العراقيات العاملات أقل من ١٥ في المائة. ويؤدي ذلك إلى ظهور آليات تكيف سلبية، مثل الاستغلال الجنسي أو زواج الأطفال. وبدون وثائق هوية، لا تستطيع المرأة الحصول على الخدمات، كما أن برامج التمكين الاقتصادي وبرامج النقد لقاء العمل الكبرى لا تستهدف النساء. ويتطلب التمكين الاقتصادي للمرأة ابتكار طرق جديدة لإشراكها، مثل العمل الحر.

- يتضمن مشروع القانون المتعلق بحماية الأسرة عناصر تنظّم الملاجئ، ولكن بعد تقديمه إلى البرلمان عام ٢٠١٥، طُلبت مراجعته لأنه اعتُبر مخالفا للشريعة، ولم يقدم أي شيء منذ ذلك الحين. وغالبا ما تكون الملاجئ مرتبطة بتصورات خاطئة لدى المجتمعات المحلية. كما أن وحدات حماية الأسرة تتعرض للإغلاق بسبب الأزمة المالية.

- الحركة النسائية في العراق نشطة للغاية، وهناك إمكانات كبيرة لإقامة التحالفات وتخطي الحدود الطائفية إزاء الخطة المتعلقة بحقوق المرأة.

وفي الختام، التزم الممثل الخاص بإعادة تأكيد أهمية إشراك المزيد من النساء في مجلس الوزراء والهيئات الحكومية الأخرى، بما فيها تلك التي تسعى إلى تحقيق المصالحة الوطنية، لرئيس الوزراء العراقي؛ وبتعزيز المعلومات والتحليلات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في التقرير المقبل للبعثة إلى مجلس الأمن، وتسليط الضوء على هذه القضايا في الإحاطات المقبلة؛ وبتعزيز قدرة البعثة فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية وحماية المرأة، بسبل منها مثلا تعيين مستشار لشؤون حماية المرأة. وطلب الدعم من الدول الأعضاء لإدراج وظيفة جديدة في الميزانية في الأشهر المقبلة.

وكرر الرئيسان المشاركان لفريق الخبراء غير الرسمي الإعراب عن الشكر للممثل الخاص وشجعاه على إثارة قضايا المرأة والسلام والأمن في المشاورات المقرر أن يعقدها مجلس الأمن في الأسبوع التالي، وعلى وضع بعض الأهداف المحددة المتصلة بمواضيع المناقشة التي يمكن تحقيقها خلال فترة ٦ إلى ١٢ شهرا المقبلة وما بعدها، وهو موضوع سيتابعه فريق الخبراء غير الرسمي. وسيعقد الفريق اجتماعا ثانيا بشأن العراق قبل نهاية عام ٢٠١٦، يركز فيه على موضوع معين بمزيد من التفصيل.